● أخبار قصيرة

طهران ودمشق تعتزمان تنمية علاقاتهما التجارية

أكد مدير عام دائرة غرب آسيا بمنظمة تنمية التجارة، خلال لقائه سفير سوريا في طهران، على متابعة الإتفاقيات التجارية بين البلدين. ووجه عبدالأمير ربيهاوي، خلال اللقاء، دعوة إلى شفيق ديوب للمشاركة في مؤتمر "إعادة إعمار سوريا.. الفرص المتاحة وحصة الشركات الإيرانية" في منظمة تنمية التجارة في ٤ مارس/ آذار ٢٠٢٤، مؤكداً على إحياء أنشطة المعارض وإيفاد الوفود التجارية لتنفيذ الإتفاقيات التجارية عقب زيارة رئيس الجمهورية إلى دمشق وزيارة رئيس الوزراء السوري إلى طهران. من جانبه، قبل سفير سوريا دعوة للمشاركة في المؤتمر، وأكد على إرادة قادة سوريا لتنمية التعاون مع إيران بما يضمن حل مشاكل التجار ويساهم في تذليل عقبات التجارة بين البلدين، وقدم حلولاً عملية بهذا الشأن.

إيران وتونس تبحثان تعزيز التبادل التجاري

بحث مدير عام منظمة تنمية التجارة مع سفير تونس لدى طهران تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، كما بحث الجانبان تفعيل إتفاقية تجارية ولجنة مشتركة بين البلدين. وقال مهدي ضيغمي: بإمكان البلدين تعزيز العلاقات في مجالات تجميع السيارات، وإنتاج الجرارات، وتوريد الفوسفات من تونس، والملاحة البحرية والتبادلات الجوية من تونس إلى بلدان أخرى، فضلاً عن المعدات الطبية والاستفادة من المناجم التونسية بشكل مشترك. من جانبه، أكد عماد الرحموني على أن التجار الإيرانيين ليسوا بحاجة إلى تأشيرات الدخول لزيارة تونس؛ ونظراً لأن ٧٠٪ من تبادلات تونس التجارية تتم مع الدول الأوروبية، فبإمكان التجار الإيرانيين مساعدة نظرائهم التونسيين للمشاركة في السوق الإيرانية.

إيران تاسع أكبر منتج للصلب في العالم

حسنت إيران مكانتها العالمية في إنتاج الصلب لتصبح تاسع أكبر منتج في يناير ٢٠٢٤، وفقاً للبيانات الجديدة الصادرة عن الجمعية العالمية للصلب. وفي الشهر الأول من عام ٢٠٢٤، أنتجت مصانع الصلب الإيرانية ما مجموعه ٢/٦ مليون طن من الصلب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٩/٣٪ مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٢٣. وأنتجت الدول المنتجة للصلب ١٤٨/١ مليون طن من الصلب في يناير ٢٠٢٤، مما يشير إلى انخفاض سنوي بنسبة ١/٦٪. واحتلت إيران المرتبة الأولى من حيث نمو الإنتاج بين أكبر منتجي الصلب في العالم في الفترة المذكورة. وأظهر إنتاج الصلب في إيران نمواً مستمراً، حيث ارتفع من ٣٠/٦ مليون طن في عام ٢٠٢٢ إلى ٣١/١ مليون طن في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى نمو بنسبة ١/٨٪ في الصناعة.

إنعقاد إجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في طهران

صادرات إيران إلى روسيا تتجاوز المليارين دولار عام ٢٠٢٣

الوفاق/وكالات- إنطلقت إجتماعات الخبراء للدورة السابعة عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة للتعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا في طهران صباح الإثنين في طهران، وسوف يتم في هذه الاجتماعات تشكيل مجموعات عمل متخصصة مختلفة بين خبراء البلدين، فضلاً عن استكشاف وبحث مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين.

وتعنى مجموعات العمل المشاركة في هذا الاجتماع بالمجالات التالية: النفط والغاز والبتروكيماويات، المالية والمصرفية، النقل والإسكان، الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعة والتعدين والتجار، غرفة التجارة، المحافظات والمناطق، الجمارك، العلوم، الكهرباء والطاقة المتجددة، المياه والبيئة، الطاقة النووية، السياحة، الرياضة والشباب، المناطق الحرة، الصحة والسلامة، التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية، الثقافة والفنون والإعلام.

وستعقد اجتماعات الخبراء خلال اليومين الأولين. وبعد انتهاء المحادثات، ستقدم مجموعات العمل وثائق متعددة للتعاون في مجالات مختلفة للتوقيع من قبل وزير النفط الإيراني جواد أوجي، ونائب رئيس وزراء روسيا ألكسندر نوفاك، بصفتهما رئيسي اللجنة المشتركة للبلدين. وفي اليوم الأخير، سيتم توقيع الوثائق، بما في ذلك وثيقة الدورة السابعة عشرة للجنة المشتركة، ووثائق التعاون في مجالات النفط، والطاقة، والجيولوجيا، والمناطق الحرة الاقتصادية، وذلك بحضور وزير النفط الإيراني ونائب رئيس وزراء روسيا بصفتهما رئيسي اللجنة المشتركة للبلدين في فندق أسبيناس بالاس.

الصادرات تتجاوز المليارين دولار

وفي هذا السياق، أفاد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى موسكو بأنه ووفقاً لآخر الإحصائيات، بلغت صادرات المنتجات الإيرانية إلى روسيا أكثر من مليارين دولار في عام ٢٠٢٣، ما يظهر زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

وعن إنعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الإتحادية، صرح كاظم جلالي، الأحد، لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا": أنه من المقرر أن يعقد الاجتماع يوم الإثنين والثلاثاء، وسيتم عرض مقترحات هذه اللجان على اجتماع رؤساء وأعضاء اللجنة المشتركة بين البلدين يوم الأربعاء الموافق ٢٨ شباط/ فبراير الجاري.

وأفاد جلالي بأن الصادرات الإيرانية إلى روسيا تشهد زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة وبأنها بلغت أكثر من مليارين دولار في عام ٢٠٢٣ حسب التقرير الإحصائي الشفهي لمسؤولي الجمارك الروسية.

وأشار جلالي إلى أن سبب تراجع الصادرات الروسية إلى ايران في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق يعود الى أن وضع إنتاج القمح في إيران كان جيداً، لذلك استوردت ايران كمية أقل من القمح الروسي.

موافقات برلمانية على إتفاقية التجارة الحرة

ووصف سفير إيران لدى روسيا توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بأنه نجاح كبير، موضحاً بأن الحكومة أجرت متابعات ومفاوضات في العامين الماضيين حتى تم التوصل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى التوقيع على هذه الإتفاقية في سان بطرسبرغ من قبل وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني ومسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي.

وأشار جلالي إلى أنه من المتوقع أن تتم الموافقة على هذه الإتفاقية من قبل برلمانات الدول الست الأعضاء في الاتحاد الأوراسي (إيران، روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان وقرغيزستان) في أسرع وقت ممكن، لأن نمو التبادلات التجارية سوف يلعب دوراً هاماً، موضحاً بأن التعريفة الجمركية لأكثر من ٩٠٪ من البضائع في التجارة بين إيران والاتحاد الأوراسي ستكون صفراً مع تنفيذ هذه الإتفاقية.

وفي إشارة إلى توجيهات قائد الثورة الإسلامية في سياسات المقاومة الاقتصادية، اعتبر جلالي إن تنمية الصادرات يصب في تحقيق هدف الاقتصاد الداخلي والخارجي، معرباً عن أمله في أنه مع تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي، سيشهد تصدير المنتجات الإيرانية إلى الدول الأعضاء في هذا الاتحاد تحسناً كبيراً والذي سيكون بالتأكيد جزءاً من هذا النمو في التبادلات فيما يتعلق بروسيا.

التعاون النقدي والمصرفي

وفي إشارة إلى التعاون الثنائي في المجال النقدي والمصرفي، أكد جلالي على أن هذا التعاون يهدف الى زيادة حجم التبادلات على أساس العملات الوطنية وهذا الموضوع هو نهج جدي للبلدين الذين يركزان جهودهما على استخدام العملات الوطنية (الروبل والريال) في عمليات التبادل الثنائية.

وأضاف السفير الإيراني بأن التعاون النقدي والمصرفي يتجه نحو الاتساع وتم التوصل إلى إتفاقيات جيدة في الزيارة الأخيرة التي قام بها محافظ البنك المركزي الإيراني الى موسكو ولقائه مع مسؤولي البنك المركزي الروسي والتي ستزيل العديد من العقبات النقدية والمصرفية مع تنفيذ هذه الإتفاقيات.

القدرات الإيرانية في السوق الروسية

وبيّن جلالي أهمية السوق الروسية فمن ناحية يمكن لإيران أن تحصل على حصة جيدة من السوق الروسية بسبب بنيتها التحتية وقدراتها الجيدة للغاية، ومن ناحية أخرى من خلال مشاركة المنتجين والمصدرين الإيرانيين في المعارض المقامة في روسيا مما يتيح لهم فرصة العمل في السوق الروسية لأنها سوق كبيرة جداً.

كما أشار جلالي إلى الجهود المبذولة لحل مشاكل الترانزيت واللوجستيات والنقد والمصرفي والجمارك والمجال المعرفي بهدف تطوير العلاقات بين إيران وروسيا، معتبراً أنه ينبغي أيضاً إنشاء تسهيلات للمصدرين الإيرانيين مثل خط إئتمان لتشجيعهم على تصدير بضائعهم الى روسيا. وذكر بأن الوفد الروسي الذي يتكون من نحو ١٦٠ إلى ١٧٠ مديراً وخبيراً من الوزارات والمنظمات الحكومية، فضلاً عن مؤسسات من القطاع الخاص الروسي، سيشارك في فعاليات الدورة الـ١٧ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الاتحادية.

الجدير بالذكر أن اللجنة الدائمة الـ١٦ للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي في غروزني عاصمة جمهورية الشيشان الروسية والتي استضافها الجانب الروسي عام ٢٠٢٢.

وفد روسي يتكون من نحو ١٧٠ مديراً وخبيراً من الوزارات والمنظمات الحكومية، فضلاً عن مؤسسات من القطاع الخاص الروسي، سيشارك في فعاليات الدورة الـ١٧ للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين

حتى نهاية العام الحالي

صادرات إيران إلى العراق ستبلغ ١٠ مليارات دولار

قال عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الإيرانية - العراقية: إن صادرات إيران إلى العراق، بما في ذلك تصدير الكهرباء والخدمات الفنية والهندسية، ستصل إلى ١٠ مليارات دولار حتى نهاية العام الإيراني الحالي.

وأضاف حميد حسيني: إنه خلال ١٠ أشهر من هذا العام، قمنا بتصدير ما متوسطه ٧٧٠ مليون دولار إلى العراق شهرياً، هذا على الرغم من أنه في السنوات الماضية، وفي أفضل الظروف بلغت صادراتنا إلى العراق في الشهر ٧٥٠ مليون دولار.

وقال حسيني: بناء على ذلك، من المتوقع أن تصل صادراتنا إلى ١٠ مليارات دولار بنهاية العام الجاري، بما في ذلك تصدير الكهرباء والخدمات الفنية والهندسية. وأضاف: في الواقع، في تصدير ٧ مليارات و ٧٠٠ مليون دولار للعراق، لم يتم احتساب مبلغ الكهرباء والخدمات الفنية والهندسية. وتابع: في عام ٢٠٢٣، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في الصادرات إلى العراق بـ٢٢/٥ مليار دولار، بعد ذلك ستحتل تركيا المرتبة الثانية في الصادرات إلى العراق بـ١٤/٥ مليار دولار، وستحتل الصين المركز الثالث في الصادرات إلى العراق بـ١٤ مليار دولار.

وذكر حسيني: بحسب إحصاءات الجمارك العراقية، احتلت إيران المرتبة الرابعة في الصادرات إلى العراق عام ٢٠٢٣ بنحو ٧/٥ مليار دولار من الصادرات إلى العراق. وقال: بالطبع تجاوزت صادرات إيران إلى العراق هذا العام ٧/٥ مليار دولار؛ لكن هذا الرقم أعلنته الجمارك العراقية. وأضاف: الإمارات ليست دولة صناعية، حالياً العديد من مصدري البضائع الهندية والصينية استأجروا مستودعات في الإمارات ووضعوا بضائعهم المصنعة في هذه المستودعات حتى إرسال البضائع الى العراق يتم دون تأخير. وتابع: لذلك ولأن منشأ الشحنة هو الإمارات، فان تصدير هذه البضائع والتي أغلبها صينية يتم تسجيلها باسم الإمارات.

إيران توفر إمكانية الوصول إلى المياه الحرة لدول المنطقة

شدد مساعد وزير الطرق والتنمية الحضرية على دبلوماسية تطوير النقل الدولي والاستعداد لتوفير أقصى قدر من الوصول لدول المنطقة إلى المياه الحرة عبر الترانزيت ومن خلال ممرات الأراضي الإيرانية، وقال: إيران توفر لدول المنطقة إمكانية الوصول إلى المياه الحرة.

وأشار داريوش أماني، في الاجتماع الـ٨٦ للجنة النقل البري الذي عقد في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا بالأمم المتحدة، إلى تكييف آراء منظمة النقل البري والطرق بشأن الدور الرئيسي للنقل البري في إمكانية التنمية الاقتصادية والحد من تغير المناخ واعرب عن ارتياحه للمشاركة النشطة للوفد الإيراني في الاجتماع.

وأشار أماني إلى نمو النقل البري، وأضاف: يجب أن تحافظ خدمات النقل البري على المنافسة للمجتمع بحلول منخفضة التكلفة وسريعة العائد. وخلال مشاركته في الندوة المتخصصة حول النقل المستدام والتي استضافها وفد تركمانستان، قال أماني: من المهم كيفية استغلال فرصة هذا الاجتماع في مجال تطوير علاقات النقل مع الدول غير الساحلية. وشدد على دبلوماسية تطوير النقل الدولي والاستعداد لتوفير أقصى قدر من الوصول لدول المنطقة إلى المياه الحرة عبر الترانزيت وفي إطار التفاعل وعبر ممرات الأراضي الإيرانية.

صندوق النقد: زيادة إنتاج إيران من النفط فاقت التوقعات

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد إيران إلى ٧/٣٪ في عام ٢٠٢٤ من ٥/٢٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في ظل الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الإيراني. وأعلن صندوق النقد الدولي، في التقارير الدورية التي ينشرها حول تقدير مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول العالم، أن النمو الاقتصادي في إيران يرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بتوقعاته السابقة، وقال هذا الأمر يعود إلى زيادة ايران من إنتاج النفط.

وأعلنت هذه المؤسسة الدولية أن النمو الاقتصادي لإيران في عام ٢٠٢٣ قد وصل إلى ٥/٤٪ مع زيادة كبيرة مقارنة بالعام السابق، في حين كان صندوق النقد الدولي قد توقع في وقت سابق أن النمو الاقتصادي لإيران في عام ٢٠٢٣ يصل إلى ٣٪.

ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الإيراني إلى ٧/٣٪ في ٢٠٢٤ من ٥/٢٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في ظل الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الإيراني.

وتفيد إحصاءات الصندوق أن إنتاج إيران من النفط في العام الجديد تجاوز ٢/٧ مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد بـ٧٠٠ ألف برميل عن عام ٢٠٢٠.